

وكذا. ونلاحظ أننا في قولنا الأول، نذهب بالبحث نحو الداخل، أي إلى طبيعة العناصر المكوّنة لنفسر بها حدث الكسر. وأننا نذهب بالبحث، في الحالة الثانية، نحو الخارج لنفسر به حدث الكسر. وكما قلنا، فإن هذين الأمرين يختلفان. فنحن في الحالة الأولى نربط داخلياً بين (أ) و(ب) محلّلين العناصر التي تكوّن (أ) ومستنبطين القوانين التي تنتهي بها إلى (ب). وفي الحالة الثانية، نستخدم الاستقراء استخداماً صورياً للربط بينهما، أي نضع تفسيرنا خارجاً عنهما.

وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نستطيع أن نقول: إن منطق التعليل، ليس تحليلاً من داخل اللغة، ولكنه استقراء لها من خارجها. وإنه ليستخدّم عند بعضهم منهجاً لتفسير ظواهرها، كلها أو بعضها. غير أنه، في تدخله، يعطل النظام اللغوي، أو يعطل جزءاً منه لصالح أمر غير لغوي.

ولكي لا يطول الحديث بنا، سنقف في منطق التعليل على نقطتين، نجعل مقصدنا في إيضاح فكرتنا يدور عليهما.

- ردّ المعبر عنه في اللغة بجملتين مختلفتين تركيباً إلى إحدى الجملتين، وجعل الأولى منهما مفسّرة للثانية دلالةً ومساوية لها نحواً، تحكيماً للعقل في تفسير الظاهرة اللغوية، وإعادة لترتيبها بما يتناسب مع نحو المنطق وترتيبه.

- اعتبار المعبر عنه لغة غير ممكن عقلاً، لاختلاف الممكن سبباً في حدوثه لغة عن الممكن سبباً في حدوثه منطقاً.

- أما عن الأمر الأول، فنضرب له مثلاً بسيطاً جداً في اختلاف التركيب لاختلاف الدلالة في التقديم والتأخير: